مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 24 /كانون الاول/2025
المجلد(6)- العدد(4)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

النقد التفسيري لعلوم القرآن عند مفسري الإمامية المعاصرين المحكم والمتشابه اختياراً

م.م. علاء سالم جبار الجبوري
كلية التربية–جامعة الكوفة

الكلمات المفتاحية: المحكم ، المتشابه ، النقد التفسيري

الملخص:

عُدّ النقد التفسيري للمحكم والمتشابه عند المفسرين المعاصرين من الموضوعات المهمة في الدراسات القرآنية الحديثة، إذ يعكس تطور الفكر التفسيري واتساع أدوات التحليل عند العلماء في العصر الحديث، وقد ركز المفسرون المعاصرون على إعادة دراسة مفهوم المحكم والمتشابه في ضوء تطور مناهج البحث العلمي، وتعدد الاتجاهات الفكرية، والتحديات التأويلية التي تواجه النص القرآني في الواقع المعاصر، يرى المفسرون المعاصرون أن التمييز بين المحكم والمتشابه ليس مجرد تصنيف لغوي أو بلاغي، بل هو مفتاح لفهم المنهج القرآني في البيان والتشريع، إذ يمثل المحكم الأساس الذي يُبنى عليه الفهم العقدي والأخلاقي، بينما يُعدّ المتشابه مجالًا لاجتهاد العقول ضمن حدود النص والسياق ، ويهدف هذا النقد في العصر الحديث إلى ترسيخ منهج وسطي يجمع بين التسليم للنص والاجتهاد المنضبط في الفهم ، ومعالجة التفسيرات الموروثة التي تأثرت بالخلافات العقدية، وتوظيف المناهج الحديثة في التحليل اللغوي والمقاصدي لفهم القرآن الكريم.

واتفق مفسرو الشيعة الإمامية والمذاهب الأخرى على تقسيم القرآن إلى محكم ومتشابه ولكن تختلف آراؤهم في تطبيق تفاصيل هذا المبدأ فيرون أنّ المحكم هو النص الواضح الذي لا يحتاج إلى تأويل والمتشابه هو النّص الذي يحتمل أكثر من معنى، ولكنهم يختلفون مع مفسري المذاهب الأخرى في تحديد النصوص التي تندرج تحت كلّ تصنيف، فيرى مفسرو الإمامية أنّ الرجوع إلى السنة النبوية الواردة عن النبي(ﷺ) وأهل البيت(عليهم السلام) ضرورية في فهم المتشابه فضلاً عن المحكم ، ويؤكد مفسرو الإمامية على أهمية المحكم ،لكنهم يرون أنّ فهمه لا ينحصر بالرجوع إلى المحكم فقط كما ذهب إليه مفسرو المذاهب الأخرى بل يتطلب الرجوع إلى السنة الشريفة

والمعصومين (عليهم السلام) لفهم المعنى المقصود من الله تعالى ، ويرون التأويل المعتد به ما يتوافق مع الروايات القيمة المعتدّ بها.

المقدمة :

نشأت علوم القرآن تدريجيا بحسب الحاجة لفهم معاني القرآن، فكان الصحابة يفهمون القرآن؛ لأنه نزل بلغتهم، وكانوا يرجعون إلى الرسول في توضيح ما يُشكل عليهم فهمه، أو ما يحتاجون فيه إلى شيء من التفصيل والتوسع ، ويُعدّ علم المحكم والمتشابه أحد فروع علوءم القرآن المهمة، التي تُعين على فهم كلام الله تعالى فهمًا دقيقًا، وتكشف عن إعجازه في البيان والتشريع، فقد تضمن القرآن الكريم آياتٍ محكمات هنّ أصل الكتاب، واضحة الدلالة لا لبس فيها، وأُخَر متشابهات تحتاج إلى تدبر وتأمل وردٍّ إلى المحكم حتى يُفهم المراد منها، كما قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[1] ،والمقصود بالمحكم هو ما كان معناه واضحًا بيّنًا لا يحتمل إلا تفسيرًا واحدًا، أما المتشابه فهو ما احتمل أكثر من وجه أو خفي معناه على بعض الناس، لحكمةٍ أرادها الله تعالى في ابتلاء العقول وتوجيهها إلى البحث والتأمل، والنقد له أثر كبير في تاريخ القرآن وعلومه، حيث أدى إلى تطور الدراسات القرآنية والعلوم المرتبطة بها، ساهم النقد في فهم أعمق للنص القرآني، سواء من خلال تحليل أسلوبه وبيانه، أو من خلال دراسة تاريخ جمعه وتدوينه، وكذلك في فهم السياقات التاريخية والاجتماعية لنزوله .

وقد اعتنى العلماء بهذا الباب عنايةً عظيمة، لما فيه من أثرٍ مباشرٍ على سلامة التفسير وثبات العقيدة، فتمييز المحكم من المتشابه يساعد المفسر على فهم النصوص الإلهية على وجهها الصحيح، ويمنع الانحراف في التأويل، وعليه فإن دراسة المحكم والمتشابه ليست مجرد بحثٍ لغوي أو تفسيري، بل هي مدخل لفهم منهج القرآن في البيان والهداية، ودليل على إعجازه في الجمع بين الوضوح والعمق، وبين الثبات والمرونة، ليبقى هادياً للناس في كل زمان ومكان.

المبحث الأول : مفهوم المحكم والمتشابه وأبرز من نقدهما تفسيرياً من الإمامية المعاصرين

المطلب الأول : تعريف المحكم والمتشابه لغةً واصطلاحاً

وصف لله سبحانه وتعالى القرآن الكريم بقوله ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[2] ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

[3] وقوله ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [4] وقوله﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا﴾ [5]، فالمحكم والمتشابه بحثان رئيسيان من أبحاث علوم القرآن، وتفاوتت الأنظار في بيانهما وحقيقتهما وكل واحد يدلو بدلوه بهما ،وأهمية هذين المبحثين تتعلق بفهم آيات الكتاب العزيز وقد كثر الكلام حولهما من قبل العلماء قديما والذي سأتناوله هنا المحكم والمتشابه فقالوا أنّه : منها أن المحكم هو الواضح الدلالة الظاهر الذي لا يحتمل النسخ أما المتشابه فهو الخفي الذي لا يدرك معناه عقلا ولا نقلا وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه كقيام الساعة والحروف المقطعة في أوائل السور وقد عزا الألوسي هذا الرأي إلى السادة الحنفية ، ومنها أن المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل أما المتشابه فهو ما استأثر تعالى بعمله كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل السور وينسب هذا القول إلى أهل السنة على أنه هو المختار عندهم إنها أن المحكم ما لا يحتمل إلا وجها واحداً من التأويل ، أما المتشابه فهو ما احتمل أوجها ويعزى هذا الرأي إلى أن ابن عباس ويجري عليه أكثر الأصوليين، ومنها أن المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان أما المتشابه فهو الذي لا يستقل بنفسه بل يحتاج إلى بيان فتارة يبين بكذا وتارة يبين بكذا لحصول الاختلاف في تأويله ويحكى هذا القول عن الإمام أحمد ﷺ[6] .

المطلب الثاني : أبرز مفسري الإمامية المعاصرين في النقد التفسيري للمحكم والمتشابه

ذهب الشيخ الطوسي (ت: 460هـ) إلى أنّ المتشابه:((ما كان المراد به لا يعرف بظاهره بل يحتاج إلى دليل ، وذلك ما كان محتملا لأمور كثيرة أو أمرين ولا يجوز أن يكون الجميع مراد فأنه من باب المتشابه، وإنما سمي متشابها لاشتباه المراد منه بما ليس بمراد)) [7]، وعرّفه القرطبي(ت:671هـ) بقوله: ((المتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل)) [8] .

في حين أكد العلاّمة محمد حسين الطباطبائي إن المتشابه:((هو الآيات التي لا تقصد ظواهرها، ومعناها الحقيقي الذي يعبر عنه بالتأويل لا يعلمه الا الله تعالى فيجب الايمان بمثل هذه الآيات ولكن لا يعمل بها)) [9]، وبيّن ناصر مكارم الشيرازي:((بأن المتشابهات هي الآيات التي تبدو معانيها لأول وهلة معقدة ، وذات احتمالات متعددة ؛ ولكنها تتضح معانيها بعرضها على الآيات المحكمات)) [10]

وقف العلاّمة الطباطبائي وهو أحد أعلام القرن الرابع العشر الهجري على آراء العلماء في المحكم والمتشابه ونقدها جميعاً منها :

أولهما: ((أنّ المحكمات هو قوله تعالى في سورة الأنعام﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾[11] إلى آخر الآيات الثلاث و المتشابهات هي التي تشابهت على اليهود وهى الحروف المقطعة النازلة في أوائل عدة من السور القرآنية مثل(ألم، وألر، وحم) وذلك أنّ اليهود أولوها على حساب الجمل فطلبوا أن يستخرجوا منها مدة بقاء هذه الأمة وعمرها فاشتبه عليهم الامر نسب إلى بن عباس من الصحابة))[12].

وقد وجّه العلاّمة محمد حسين الطباطبائي نقده لمن ذهب لهذا القول وبين أنّه من غير دليل بقوله:((وفيه أنّه قول من غير دليل ولو سلم فلا دليل على انحصارهما فيهما على أنّ لازمه وجود قسم ثالث ليس بمحكم ولا متشابه مع أنّ ظاهر الآية يدفعه))[13].

وبيّن العلاّمة محمد حسين الطباطبائي على من اشتبه عليه قول ابن عباس وحصر الآيات المحكمات بثلاثة فقط بقوله:((لكن الحق أن النسبة في غير محلها والذي نقل عن ابن عباس انه قال إن الآيات الثلاث من المحكمات لا أن المحكمات هي الآيات الثلاث ففي الدر المنثور أخرج سعيد بن منصور وابن أبي حاتم والحاكم وصححه وابن مردويه عن عبد الله بن قيس سمعت ابن عباس يقول في قوله منه ﴿آيات محكمات﴾ قال - الثلاث آيات من آخر سورة الأنعام محكمات - قل تعالوا والآيتان بعدها، ويؤيد ذلك ما رواه عنه أيضا في قوله ﴿ آيات محكمات﴾ قال من هاهنا - قل تعالوا إلى آخر ثلاث آيات ومن هاهنا - ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ إلى آخر ثلاث آيات فالروايتان تشهدان أنه إنما ذكر هذه الآيات مثالا لسائر المحكمات لا أنه قصرها فيها)[14].

ثانيهما: (عكس الأول وهو أن المحكمات هي الحروف المقطعة في فواتح السور والمتشابهات غيرها نقل ذلك عن أبي فاختة إذ ذكر في قوله تعالى ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [15] أنهن فواتح السور منها يستخرج القرآن الم (1) ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [16] ، منها استخرجت البقرة ﴿الم ۝ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [17]منها استخرجت آل عمران وعن سعيد بن جبير مثله في معنى قوله ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ قال - أصل الكتاب لأنهن مكتوبات في جميع الكتب))[18]

وردّ العلاّمة محمد حسين الطباطبائي هذا القول ونقده، وبيّن أنّه لا دليل عليه ولو أخذنا به لصار جميع القرآن الا فواتح السور متشابه بقوله :((وفيه مضافا إلى أنه مبنى على ما لا دليل عليه أصلا أعني تفسير الحروف المقطعة في فواتح السور بما عرفت أنه لا ينطبق على نفس الآية فإن جميع القرآن غير فواتح السور يصير حينئذ من المتشابه وقد ذم الله سبحانه اتباع المتشابه

وعده من زيغ القلب مع أنه تعالى مدح اتباع القرآن بل عده من أوجب الواجبات كقوله تعالى ﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ﴾ [19] وغيره من الآيات)[20].

ثالثهما :((أن المتشابه هو ما يسمى مجملا والمحكم هو المبين))[21].

وإلى هذا القول وجّه العلاّمة محمد حسين الطباطبائي أيضًا، وبيّن أنّ أوصاف المحكم والمتشابه لا تنطبق مع المجمل والمبين بقوله :((وفيه أنّ ما بين من أوصاف المحكم والمتشابه في الآية لا ينطبق على المجمل والمبين، بيان ذلك: أنّ اجمال اللفظ هو كونه بحيث يختلط ويندمج بعض جهات معناه ببعض فلا ينفصل الجهة المرادة عن غيرها ويوجب ذلك تحير المخاطب أو السامع في تشخيص المراد وقد جرى دأب أهل اللسان في ظرف التفاهم أن لا يتبعوا ما هذا شأنه من الألفاظ بل يستريحون إلى لفظ آخر مبين يبين هذا المجمل فيصير بذلك مبينا فيتبع فهذا حال المجمل مع مبينه، فلو كان المحكم والمتشابه هما المجمل والمبين بعينهما كان المتبع هو المتشابه إذا رد إلى المحكم دون نفس المحكم وكان هذا الاتباع مما لا يجوزه قريحة التكلم والتفاهم فلم يقدم على مثله أهل اللسان سواء في ذلك أهل الزيغ منهم والراسخون في العلم ولم يكن اتباع المتشابه أمرا يلحقه الذم ويوجب زيغ القلب))[22]

رابعهما :((أنّ المتشابهات هي الآيات المنسوخة؛ لأنها يؤمن بها ولا يعمل بها والمحكمات هي الآيات الناسخة لأنها يؤمن بها ويعمل بها ونسب إلى ابن عباس وابن مسعود وناس من الصحابة ولذلك كان ابن عباس يحسب أنه يعلم تأويل القرآن)).[23]

ولم يرتضِ العلاّمة محمد حسين الطباطبائي هذا القول ونقده وبيّن أنّه لا يوجد دليل لحصر الآيات المتشابهه بالمنسوخة بقوله:((وفيه أنه على تقدير صحته لا دليل فيه على انحصار المتشابهات في الآيات المنسوخة فإن الذي ذكره تعالى من خواص اتباع المتشابه من ابتغاء الفتنة وابتغاء التأويل جار في كثير من الآيات غير المنسوخة كآيات الصفات والافعال على أن لازم هذا القول وجود الواسطة بين المحكم والمتشابه.وفيما نقل عن ابن عباس ما يدل على أن مذهبه في المحكم والمتشابه أعم مما ينطبق على الناسخ والمنسوخ وأنه إنما ذكرهما من باب المثال ففي الدر المنثور أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق علي عن ابن عباس قال: المحكمات ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمن به والمتشابهات منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به)).[24]

خامسها :((إنّ المحكمات ما كان دليله واضحا لائحًا كدلائل الوحدانية والقدرة والحكمة والمتشابهات ما يحتاج في معرفته إلى تأمل وتدبر))[25].

فوجّه العلاّمة محمد حسين الطباطبائي نقده للقول المتقدّم من أنّ كون الدليل واضحًا ولائحًا أو محتاجًا إلى تأمل وتدبر كون مضمون الآية ذا دليل عقلي قريب من البداهة أو بديهي وعدم كونه كذلك لازمه كون آيات الأحكام من والفرائض من المتشابه لفقدانها الدليل العقلي بقوله:((وفيه أنّه إن كان المراد من كون الدليل واضحا لائحًا أو محتاجًا إلى التأمل والتدبر كون مضمون الآية ذا دليل عقلي قريب من البداهة أو بديهي وعدم كونه كذلك كان لازمه كون آيات الاحكام والفرائض ونحوها من المتشابه لفقدانها الدليل العقلي اللائح الواضح وحينئذ يكون اتباعها مذموما مع أنها واجبه الاتباع وإن كان المراد به كونه ذا دليل واضح لائح من نفس الكتاب و عدم كونه كذلك فجميع الآيات من هذه الجهة على وتيرة واحدة وكيف لا وهو كتاب متشابه مثاني ونور ومبين ولازمه كون الجميع محكما وارتفاع المتشابه المقابل له من الكتاب وهو خلف الفرض وخلاف النص))[26].

سادسهما :((إنّ المحكم كل ما أمكن تحصيل العلم به بدليل جلي أو خفي والمتشابه ما لا سبيل إلى العلم به كوقت قيام الساعة ونحوه))[27].

فالعلاّمة الطباطبائي وجه نقده لقولهم وبيّن أنّ الآيات سواء كانت محكمة أو متشابه يمكن فهمها وفهم ألفاظها بقوله:((وفيه أنّ الاحكام والتشابه وصفان لآية الكتاب من حيث أنها آية أي دالة على معرفة من المعارف الإلهية والذي تدل عليه آية من آيات الكتاب ليس بعادم للسبيل ولا ممتنع الفهم إما بنفسه أو بضميمة غيره وكيف يمكن أن يكون هناك أمر مراد من لفظ الآية ولا يمكن نيله من جهة اللفظ مع أنه وصف كتابه بأنه هدى وأنه نور وأنه مبين وأنه في معرض فهم الكافرين فضلا عن المؤمنين بقوله:﴿ حم (1) تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (2) كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (3) بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ[28] ﴾وقال تعالى:﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾[29]، فما تعرضت له آية من آيات الكتاب ليس بممتنع الفهم ولا الوقوف عليه مستحيل وما لا سبيل إلى الوقوف عليه كوقت قيام الساعة وسائر ما في الغيب المكنون لم يتعرض لبيانه آية من الآيات بلفظها حتى تسمى متشابها، وهذا القول خلط بين المتشابه والتأويل))[30].

سابعهما :((إنّ المحكمات آيات الاحكام والمتشابهات غيرها مما يصرف بعضها بعضا نسب هذا القول إلى مجاهد وغيره))[31]. فبيّن العلاّمة محمد حسين الطباطبائي نقده وبيّن أنّ الصرف إذا كان مطلقًا يعين على الفهم بكلّ مجالات المطلقة والمقيدة كانت أيضًا آيات الأحكام كغيرها من المتشابهات، أما إذا كان مخصوصًا ما لا إبهام في دلالته لازم كون ما سوى آيات الأحكام متشابه

بقوله :((وفيه أنّ المراد بالصرف الذي ذكره إن كان مطلق ما يعين على تشخيص المراد باللفظ حتى يشمل مثل التخصيص بالمخصص والتقييد بالمقيد وسائر القرائن المقامية كانت آيات الاحكام أيضا كغيرها متشابهات وإن كان خصوص ما لا إبهام في دلالته على المراد ولا كثرة في محتملاته حتى يتعين المراد به بنفسه ويتعين المراد بغيره بواسطته كان لازم كون ما سوى آيات الاحكام متشابهة أن لا يحصل العلم بشيء من معارف القرآن غير الاحكام لأنّ المفروض عدم وجود آية محكمة فيها ترجع إليها المتشابهات منها ويتبين بذلك معانيها))[32].

ثامنهما: ((إنّ المحكم من الآيات ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً والمتشابه ما احتمل من التأويل أوجها كثيرة ونسب إلى الشافعي وكأن المراد به أنّ المحكم ما لا ظهور له إلا في معنى واحد كالنص والظاهر القوى في ظهوره والمتشابه خلافه))[33].

إذ نقد العلاّمة محمد حسين الطباطبائي ذلك القول وبيّن أنّ التأويل غير التفسير:((وفيه أنه لا يزيد على تبديل اللفظ باللفظ شيئا فقد بدل لفظ المحكم بما ليس له إلا معنى واحد والمتشابه بما يحتمل معاني كثيرة على أنه أخذ التأويل بمعنى التفسير أي المعنى المراد باللفظ وقد عرفت أنه خطأ ولو كان التأويل هو التفسير بعينه لم يكن لاختصاص علمه بالله أو بالله وبالراسخين في العلم وجه فإنّ القرآن يفسر بعضه بعضًا والمؤمن والكافر والراسخون في العلم وأهل الزيغ في ذلك سواء))[34].

تاسعهما :((إنّ المحكم ما احكم وفصل فيه خبر الأنبياء مع أممهم والمتشابه ما اشتبهت ألفاظه من قصصهم بالتكرير في سور متعددة ولازم هذا القوم اختصاص التقسيم بآيات القصص)[35].

إلا أنّ العلاّمة محمد حسين الطباطبائي نقد هذا القول وقال لا دليل على هذا التخصيص :((وفيه أنّه لا دليل على هذا التخصيص أصلا على أنّ الذي ذكره تعالى من خواص المحكم والمتشابه وهو ابتغاء الفتنة وابتغاء التأويل في اتباع المتشابه دون المحكم لا ينطبق عليه فأنّ هذه الخاصة توجد في غير آيات القصص كما توجد فيها وتوجد في القصة الواحدة كقصة جعل الخلافة في الأرض كما توجد في القصص المتكررة))[36].

عاشرها:((ما يحتاج إلى بيان والمحكم خلافه))[37]. وهذا الوجه منسوب إلى الإمام أحمد .

فالعلاّمة محمد حسين الطباطبائي ساق نقده لهذا القول وبيّن أنّ آيات الأحكام محكمة لكن تحتاج إلى بيان من النبي(ﷺ) بقوله:((إنّ آيات الاحكام محتاجة إلى بيان النبي (ﷺ) مع أنّها من المحكمات قطعا لما تقدم بيانه مرارا وكذا الآيات المنسوخة من المتشابه كما تقدم مع عدم احتياجها إلى بيان لكونها نظائر لسائر آيات الاحكام))[38]. **الحادي عشر**:((إنّ المحكم ما يؤمن به ويعمل به

والمتشابه ما يؤمن به ولا يعمل به ونسب إلى ابن تيمية ولعل المراد به أنّ الاخبار متشابهات والانشاءات محكمات كما استظهره بعضهم وإلا لم يكن قولا برأسه لصحة انطباقه على عدة من الأقوال المتقدمة)).[39]

وقد وجّه العلاّمة محمد حسين الطباطبائي نقده للقول المتقدم، إلى أنّ هذا القول لازمه كون غير آيات الأحكام متشابهات وبين أنّ هذا لا يكفي في معرفة المحكم والمتشابه بقوله :((وفيه أن لازمه كون غير آيات الاحكام متشابهات ولازمه أن لا يمكن حصول العلم بشيء من المعارف الإلهية في غير الاحكام إذ لا يتحقق فيها عمل مع عدم وجود محكم فيها يرجع إليه ما تشابه منها ومن جهة أخرى الآيات المنسوخة إنشاءات وليست بمحكمات قطعا، والظاهر أن مراده من الايمان والعمل بالمحكم والايمان من غير عمل بالمتشابه ما يدل عليه لفظ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [40]، إلا أنّ الأمرين أعني الايمان والعمل معا في المحكم والإيمان فقط في المتشابه لما كانا وظيفتين لكل من آمن بالكتاب كان عليه أن يشخص المحكم والمتشابه قبلا حتى يؤدي وظيفته وعلي هذا فلا يكفي معرفة المحكم والمتشابه بهما في تشخيص مصداقهما وهو ظاهر))[41].

الثاني عشر :((المتشابهات هي آيات الصفات خاصة أعم من صفات الله سبحانه كالعليم والقدير والحكيم والخبير وصفات أنبيائه كقوله تعالى في عيسى بن مريم عليهما السلام: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [42]وما يشبه ذلك نسب إلى ابن تيمية))[43].

ونقد العلاّمة محمد حسين الطباطبائي وبيّن أنّه لا دليل على انحصار المتشابهات بآيات الصفات بقوله:((وفيه أنّه مع تسليم كون آيات الصفات من المتشابهات لا دليل على انحصارها فيها . والذي يظهر من بعض كلامه المنقول على طوله: أنه يأخذ المحكم والمتشابه بمعناهما اللغوي وهو ما أحكمت دلالته وما تشابهت احتمالاته والمعنيان نسبيان فربما اشتبهت دلالة آية على قوم كالعامة وعلمها آخرون بالبحث وهم العلماء وهذا المعنى في آيات الصفات أظهر فإنها بحيث تشتبه مراداتها لغالب الناس لكون أفهامهم قاصرة عن الارتقاء إلى ما وراء الحس فيحسبون ما أثبته الله تعالى لنفسه من العلم والقدرة والسمع والبصر والرضا والغضب واليد والعين وغير ذلك أمورا جسمانية أو معاني ليست بالحق وتقوم بذلك الفتن وتظهر البدع وتنشأ المذاهب فهذا معنى المحكم والمتشابه وكلاهما مما يمكن أن يحصل به العلم والذي لا يمكن نيله والعلم به هو تأويل المتشابهات بمعنى حقيقة المعاني التي تدل عليها أمثال آيات الصفات فهب أنا علمنا معنى

قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ونحو ذلك لكنا لا ندري حقيقة علمه وقدرته وسائر صفاته وكيفية أفعاله الخاصة به فهذا هو تأويل المتشابهات الذي لا يعلمها إلا الله تعالى انتهى))[44].

الثالث عشر :((عشر أن المحكم ما للعقل إليه سبيل والمتشابه بخلافه))[45].

ولم يتقبّل الطباطبائي هذا القول ونقده وبيّن أنّه قول من غير دليل بقوله:((وفيه أنّه قول من غير دليل والآيات القرآنية وإن انقسمت إلى ما للعقل إليه سبيل وما ليس للعقل إليه سبيل لكن ذلك لا يوجب كون المراد بالمحكم والمتشابه فهذه الآية استيفاء هذا التقسيم وشيء مما ذكر فيها من نعوت المحكم والمتشابه لا ينطبق عليه انطباقا صحيحا على أنه منقوض بآيات الاحكام فإنها محكمة ولا سبيل للعقل إليها))[46].

الرابع عشر :((المحكم ما أريد به ظاهره والمتشابه ما أريد به خلاف ظاهره وهذا قول شائع عند المتأخرين من أرباب البحث وعليه يبتني اصطلاحهم في التأويل أنه المعنى المخالف لظاهر الكلام وكأنه أيضا مراد من قال إنّ المحكم ما تأويله تنزيله والمتشابه ما لا يدرك إلا بالتأويل))[47].

فالعلاّمة محمد حسين الطباطبائي لم يرتضِ هذا القول وبيّن أنّ التأويل يعم جميع الآيات سواء كانت محكمة أو متشابه بقوله:((وفيه أنه اصطلاح محض لا ينطبق عليه ما في الآية من وصف المحكم والمتشابه فإن المتشابه إنما هو متشابه من حيث تشابه مراده ومدلوله وليس المراد بالتأويل المعنى المراد من المتشابه حتى يكون المتشابه متميزا عن المحكم بأن له تأويلا بل المراد بالتأويل في الآية أمر يعم جميع الآيات القرآنية من محكمها ومتشابهها كما مر بيانه على أنه ليس في القرآن آية أريد فيها ما يخالف ظاهرها وما يوهم ذلك من الآيات إنما أريد بها معان يعطيها لها آيات اخر محكمة والقرآن يفسر بعضه بعضا ومن المعلوم أن المعنى الذي تعطيه القرائن متصلة أو منفصلة للفظ ليس بخارج عن ظهوره وبالخصوص في كلام نص متكلمه على أن ديدنه أن يتكلم بما يتصل بعضه ببعض ويشهد بعضه على بعض ويرتفع كل اختلاف وتناف متراءٍ بالتدبر فيه))[48]، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [49].

الخامس عشر :((ما أجمع على تأويله والمتشابه ما اختلف فيه وكأن المراد بالإجماع والاختلاف كون مدلول الآية بحيث يختلف فيه الانظار أو لا يختلف))[50].

وهذا القول نقده العلاّمة الطباطبائي ورأى أنّ القرآن يكون كله متشابه على وفق ذلك بقوله:((وفيه أن ذلك مستلزم لكون جميع الكتاب متشابها وينافيه التقسيم الذي في الآية إذ ما من آية من آي الكتاب إلا وفيه اختلاف ما إما لفظا أو معنى أو في كونها ذات ظهور أو غيرها حتى

ذهب بعضهم إلى أن القرآن كله متشابه مستدلا بقوله تعالى ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾[51]، غفلة من أن هذا الاستدلال منه يبتني على كون ما استدل به آية محكمة وهو يناقض قوله وذهب آخرون إلى أن ظاهر الكتاب ليس بحجة أي أنه لا ظاهر له))[52].

السادس عشر:((إنّ المتشابه ما أشكل تفسيره لمشابهته غيره سواء كان الاشكال من جهة اللفظ أو من جهة المعنى ذكره الراغب))[53].

وفي هذا المضمار فقد بيّن الراغب أنّ المتشابه على ثلاثة أضرب: الأول من جهة اللفظ فقط والثاني :من جهة المعنى فقط والثالث :في كلتاهما ، وقسم الذي من جهة اللفظ إلى ضربين الأول يرجع إلى الألفاظ المفردة والآخر يرجع إلى جملة الكلام المركب، أما الضرب الثاني فهو كأوصاف يوم القيامة فإنّها لا تتصوّر لنا، أما الضرب الثالث قسمه إلى خمسة أضرب من جهة الكمية كالعموم والخصوص ومن جهة الكيفية كالوجوب والندب ومن جهة الزّمان كالناسخ والمنسوخ ومن جهة المكان والأمور التي نزلت فيها فإنّ من لا يعرف عاداتهم في الجاهلية يتعذر عليه معرفة بعض الآيات كقوله تعالى﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [54]، وأما الجهة الأخيرة هي الشروط التي بها يصح الفعل أو يفسد كشروط الصلاة ، وبيّن العلاّمة الطباطبائي أنّ كل ما ذكره المفسرون في المتشابه لا يخرج عن تلك التقاسيم [55].

وأضاف الراغب الأصفهاني أنّ :((المتشابه على ثلاثة أضرب ضرب لا سبيل للوقوف عليه كوقت الساعة وخروج دابة الأرض وكيفية الدابة ونحو ذلك وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبة والاحكام الغلقة وضرب متردد بين الامرين يجوز أن يختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين في العلم ويخفى على من دونهم وهو الضرب المشار إليه بقوله (عليه السلام) في علي (عليه السلام): اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل وقوله لابن عباس مثل ذلك انتهى كلامه وهو أعم الأقوال فـ معنى المتشابه جمع فيها بين عدة من الأقوال المتقدمة))[56].

فلم يرتضِ العلاّمة محمد حسين الطباطبائي لقول الرّاغب الأصفهاني، إذ وجّه نقده وبيّن أنّ تعميمه للمتشابه في غرابة اللفظ والعموم والخصوص وغيرها لا يساعد عليه ظاهر الآية وكذلك تقسمه للمتشابه بقوله :((**أولاً** أن تعميمه المتشابه لموارد الشبهات اللفظية كغرابة اللفظ وإغلاق التركيب والعموم والخصوص ونحوها لا يساعد عليه ظاهر الآية فإن الآية جعلت المحكمات مرجعا يرجع إليه المتشابهات ومن المعلوم أن غرابة اللفظ وأمثالها لا تنحل عقدتها من جهة دلالة المحكمات بل لها مرجع آخر ترجع إليه وتتضح به، **وثانياً** أن تقسيمه المتشابه بما

يمكن فهمه لعامة الناس وما لا يمكن فهمه لاحد وما يمكن فهمه لبعض دون بعض ظاهر في أنه يرى اختصاص التأويل بالمتشابه وقد عرفت خلافه))[57].

ومن الأمثلة على المتشبهات قوله تعالى:﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾**(طه: 5).**

عرض العلاّمة محمد حسين الطباطبائي في تفسير للآية الموضع الشاهد في سياق المحكم والمتشابه مستندًا في ذلك على ما ورد عن أبي جعفر الصادق(عليه السلام) أنّه قال: ((قال السائل: فقوله :الرحمن على العرش استوى؟ قال أبو عبد الله عليه السلام: بذلك وصف نفسه، وكذلك هو مستول على العرش باين من خلقه من غير أن يكون العرش حاملا له، ولا أن يكون العرش حاويا له ولا أن يكون العرش ممتازا له ولكنا نقول: هو حامل العرش وممسك العرش، ونقول من ذلك ما قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾))[58]، فـ((فثبتنا من العرش والكرسي ما ثبته ونفينا أن يكون العرش أو الكرسي حاويا وأن يكون عز وجل محتاجا إلى مكان أو إلى شيء مما خلق بل خلقه محتاجون إليه))[59]، ورجّح العلاّمة محمد حسين الطباطبائي في سياق رد المتشابه إلى المحكم على النحو الذي يفيد النفي والإثبات معًا، بما ورد عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) إذ قال: ((وقوله عليه السلام: فثبتنا من العرش والكرسي ما ثبته الخ، إشارة إلى طريقة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الآيات المتشابهة من القرآن مما يرجع إلى أسمائه وصفاته وأفعاله وآياته الخارجة عن الحس وذلك بإرجاعها إلى المحكمات ونفي ما تنفيه المحكمات عن ساحته تعالى وإثبات ما ثبت بالآية وهو أصل المعنى المجرد عن شائبة النقص والإمكان التي نفاها المحكمات، فالعرش هو المقام الذي يبتدي منه وينتهي إليه أزمة الأوامر والإحكام الصادرة من الملك وهو سرير مقبب مرتفع ذو قوائم معمول من خشب أو فلز يجلس عليه الملك ثم إنّ المحكمات من الآيات كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾(الشورى: 11)، وقوله: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾(الصافات 159)، تدل على انتفاء الجسم وخواصه عنه تعالى فينفي من العرش الذي وصفه لنفسه في قوله: ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ (طه: 5)، وقوله: ﴿ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ (المؤمنون: 86)، كونه سريرا من مادة كذا على هيئة خاصة ويبقى أصل المعنى وهو أنه المقام الذي يصدر عنه الإحكام الجارية في النظام الكوني وهو من مراتب العلم الخارج من الذات))[60].

ولم يبتعد المفسر المعاصر محمد حسين فضل الله عمّا ذهب إليه الطباطبائي إذ قال: ((والاستواء على العرش كناية عن الاستيلاء على السلطة، في ما تمثله كلمة العرش من الموقع الأرفع والمقام الأعلى الذي يجلس عليه صاحب السلطان ليحكم من خلاله، وهذا رمز للملك. وهذا المعنى ليس مقصوداً بذاته في معناه المادي حتى بالنسبة إلى صاحب الملك في الدنيا، فإذا قيل إن الملك قد

جلس على العرش، فإنهم يريدون به استيلاءه على السلطة، كما أن ذلك مستحيل بالنسبة إلى الله، باعتبار أنه ليس كمثله شيء، فلا يمكن أن يكون جسماً، أو يحتويه مكان، وهذا ما ورد به الحديث عن الإمام جعفر الصادق في ما رواه عنه الصدوق في كتاب التوحيد، قال في حديث طويل: قال السائل : فقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، قال أبو عبد الله (عليه السلام) : بذلك وصف نفسه، وكذلك هو مستول على العرش، بائن من خلقه من غير أن يكون العرش حاملاً أو حاوياً له، ولا أن يكون العرش حاوياً له، ولا أن يكون العرش محتازاً له))[61]، ورجّح المفسر محمد حسين فضل الله النّص القرآني من باب رد المتشابه إلى المحكم ، ((لكنا نقول: هو حامل للعرش وممسك العرش، ونقول في ذلك ما قال : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾(البقرة : ٢٥٥)، وإذا كان العرش يمثل في مضمونه الكنائي الموقع الذي يطل على الكون كله، فإن الاستواء عليه يمثل الإشراف على مواقع السلطة كلها، من صغير وكانت نسبة الأشياء إليه على حد سواء، وقد لا يكون هناك منطقة كونية تسمى بالعرش، ولكن ليس من الضروري أن تكون الآية ناظرة إليها، لأنها تلتقي الأمور وكبيرها، وقريب الأشياء وبعيدها، فليس شيء أقرب إليه من شيء، بالجانب المعنوي منها، لا بالجانب المادي، ولعل مثل هذا الاستيحاء الكنائي في الآية لا يدخل في باب التأويل الذي يذهب بعض الناس إلى ضرورة إبعاد القرآن عنه، لأن ذلك يؤدي إلى جواز تأويل جميع معارف الدين وأحكام الشرع، وهو قول الباطنية، بل إن ذلك يندرج في الفهم البلاغي القرآني الذي لا يقتصر على حمل الألفاظ على معانيها اللغوية الحقيقية، بل يتسع للمعاني المجازية الواردة على طريقة الكناية والاستعارة على أساس وجود بعض القرائن العقلية واللفظية التي تصرف اللفظ عن ظاهره فتكون المسألة من باب رد المتشابه إلى المحكم .. فإذا كان العقل يحيل فكرة جسمية الله وخضوع أفعاله لما يخضع له خلقه في أوضاعهم المادية، وإذا كان القرآن يؤكد أنه ليس كمثله شيء ، سبحانه وتعالى عما يصفون، فإن ذلك يؤكد المعنى الكنائي الجديد في إرادته من اللفظ))[62]، ونستشفُ ممّا أورده المفسران المعاصران ولا شك في أنّهما قد اقتبساه عن أهل البيت (عليهم السلام) فهو ينفي ويثبت بمقتضى رد المتشابه إلى المحكم، فإذا كان المتشابه يقول بالاستواء على العرش، فإن المحكم ينفي الاستواء بالمعنى المادي، كما في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (64)، وقوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (65)، هذه الآيات تنفي الجسمية وخواصها عنه تعالى وإنّهم ينفون عنه تعالى لوازم التشبيه بما ورد من آيات التنزيه ويسكتون عن المعنى الإثباتي الذي يبقى بعد النفي، ولكن هذا مدفوع بأنّ طريقة أئمة أهل البيت (عليهم السلام) المأثورة عنهم هي الإثبات والنفي معاً، والإمعان في البحث عن حقائق الدين دون

النفي المجرد عن الإثبات والدليل على ذلك ما حفظ عنهم من الأحاديث، فلتراجع في مظانها، وعلى هذا نلحظ أنّ المفسرين قد اتبعا قاعدة رد المحكم إلى المتشابه، وإلى هذا القول محمد الشيرازي أي: أنّها كناية عن المالكية المطلقة، يقال جلس الملك على العرش، أي استولى وسيطر على المملكة[63]، وإلى هذا المعنى ذهب محمد السبزواري[64].

أمّا علي محمد الدخيل لم يتعرّض إلى القول بالمحكم والمتشابه في هذا الموضع[65]، وكذلك محمد الكرمي، وكذلك المفسر محمد هادي معرفة، ومحمد الميانجي، وعبد الله جواد الآملي، ويعسوب الدين جويباري.

وعند تتبّع المرويات التفسير التي أوردها المفسرون الرّوائيون في سياق ردّ المتشابه إلى المحكم على النحو الذي يفيد النفي والإثبات معًا، وهو ما ورد عن أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) التي أوردها المفسرون المتقدمون كالقمي[66]، ومن المتأخرين البحراني[67]، والفيض الكاشاني[68]، والميرزا المشهدي[69] التي تؤيد نفي الاستواء المادي، ولم يبتعد عن هذا مفسرو الإمامية المتقدمين كالطوسي[70] إذ ذهب إلى المعنى ذاته.

في حين ذهب مفسرو أهل السنة إلى الاستواء بمعنى العلو والارتفاع وهذا ما ذهب إليه الطبري: ((الرحمن على عرشه ارتفع وعلا))[71]، وإلى هذا الرأي تبعه بعض المفسرين [72]،في حين نلحظ أنّ الطاهر بن عاشور قد ذهب إلى القول أنّ بالنّص من المتشابهات وبهذا يوافق ما ذهب إليه مفسرو الإمامية.[73]

ومن شواهد القرآنية أيضاً قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[74]

ساق المفسر المعاصر ناصر مكارم الشيرازي هذا المعنى في سياق المحكم والمتشابه : ((فقوله تعالى: إلى ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾، نظرة بعين القلب وعن طريق شهود الباطن، نظرة تجذبهم إلى الذات الفريدة وإلى ذلك الكمال والجمال المطلقين، وتهبهم اللذة الروحانية والحال الذي لا يوصف، إذ أن لحظة منها أفضل من الدنيا وما فيها، والجدير بالذكر أن تقديم (إلى ربها) على (ناظرة) تفيد الحصر، أي ناظرة إلى الله فقط لا إلى غيره))[75] ، وقال بعضهم أنّ معنى ناظرة : ((وقال البعض في معنى الناظرة أقوالا أخرى مثلا: ناظرة من مادة الانتظار، أي أن المؤمنين لا ينتظرون شيئا إلا من الله تعالى، وحتى أنهم لا يعتمدون على أعمالهم الصالحة وأنهم ينتظرون رحمة الله ونعمته بشكل دائم، وإذا قيل إن هذا الانتظار سيكون مصحوبا مع نوع من الانزعاج، والحال، وإذا قيل إن أهل الجنان ينظرون إلى غير الله تعالى أيضا، فإننا نقول: إذا نظروا إلى غيره فإنهم سوف يرون آثار الله فيها، والنظر إلى الأثر هو نظر إلى المؤثر، وبعبارة أخرى أنهم يرونه في كل مكان، ويرون تجلي

قدرته وجلاله وجماله في كل شيء، ولذا فإن نظرهم إلى نعم الجنان لا يجرهم إلى الغفلة عن النظر إلى ذات الله، ولهذا السبب ورد في بعض الروايات في تفسير هذه الآية: (إنهم ينظرون إلى رحمة الله ونعمته وثوابه)؛ لأنَّ النظر إلى ذلك هو بمثابة النظر إلى ذاته المقدسة، وقال بعض الغافلين: إن هذه الآية تشير إلى شأنه في يوم القيامة، ويقولون: إنّ الله سوف يرى بالعين الظاهرة في يوم القيامة .والحال إن مشاهدته بالعين الظاهرة تستلزم جسمانيته، والوجود في المكان، والكيفية والحالة الخاصة وجود جسماني، ونعلم أن ذاته المقدسة منزهة عن مثل هذا الاعتقاد الملوث، كما اعتمد القرآن هذا المعنى في آياته مرات عديدة، منها ما في الآية (103) من سورة الأنعام: ﴿ :لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾، وهذه الآية مطلقة لا تختص في الدنيا))[76]، وقد رجّح الشيرازي القول بعدم النظر الحسي واستبعده بقوله:((على كل حال فإن عدم النظر الحسي إلى الله تعالى أمر واضح لا يحتاج البحث فيه أكثر من هذا))[77]، فالشيرازي قد ردّ المحكم إلى المتشابه فذ هذا النّص القرآني معتمدًا على ما ورد في النصوص القرآنية الأخرى التي تفند الرؤية الحقيقية ؛ لكونها تستلزم جسمانيته وأنّ ذاته المقدسة منزهة عن هذا، وهذا أكّده أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) في أقوالهم التي ضمّتها التفاسير الروائية المتقدّمة كتفسير علي بن إبراهيم القمي[78] ، ومن المتأخرين كالفيض الكاشاني[79]، وهاشم البحراني[80]، ولم يبتعد عن هذا مفسرو الإمامية المتقدمين كالطوسي[81] ، والطبرسي[82] عن هذا المعنى .

وأمّا محمد الشيرازي فلم يبتعد عن سابقيه من المفسرين من أنّ المعنى هو ناظرة إلى ثواب ربّها[83]، وإلى هذا المعنى ذهب محمد السبزواري[84]، وكذلك علي محمد الدخيل [85]، أمّا محمد الكرمي فلم يتعرّض لتفسير النص القرآني ، وكذلك محمد هادي معرفة، وعبد الله جواد الآملي، ومحمد الميانجي[86].

في حين ذهب بعض مفسري السنة إلى القول بالرؤية الحقيقة إذ قال الطبري من كبار مفسري السنة : ((إنّ معنى ذلك تنظر إلى خالقها، وبذلك جاء الأثر عن رسول الله (ﷺ):حدثني عليّ بن الحسين بن أبجر، قال: ثنا مصعب بن المقدام، قال: ثنا إسرائيل بن يونس، عن ثوير، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله (ﷺ): "إنَّ أدْنى أهْلِ الجَنَّةِ مَنزِلَةً، لَمَنْ يَنْظُرُ فِي مُلْكِهِ ألْفَيْ سَنَةٍ، قال: وإنَّ أفضَلَهُمْ مَنزِلَةً لَمَن يَنْظُرُ فِي وَجْهِ اللهِ كُلَّ يَوْم مَرَّتَيْنِ ؛ قال: ثم تلا ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: بالبياض والصفاء، قال :﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: تنظر كلّ يوم في وجه الله عزّ وجل))[87]، وتبعه إلى هذا الرأي بعض المفسرين[88]، وبلحاظ ما قدّمه جميع مفسري أهل السنة

أنّهم ذهبوا بخلاف ما ذهبوا إليه مفسري الإمامية مستدلين في ذلك ما وردعن النبي (ﷺ)، أما المعاصرين فذهبوا إلى ما ذهب إليه سابقيهم كالمراغي[89].

ويبدو للباحثة ممّا تقدّم إنّ الله سبحانه وتعالى واحد أحد ليس كمثله شيء، قديم لم يزل ولا يزال، هو الأول والآخر، عليم حكيم عادل حي قادر غني سميع بصير، ولا يوصف بما توصف به المخلوقات، فليس هو بجسم ولا صورة، وليس جوهرا ولا عرضا، وليس له ثقل أو خفة، ولا حركة أو سكون، ولا مكان ولا زمان، ولا يشار إليه. كما لا ند له، ولا شبه، ولا ضد، ولا صاحبة له ولا ولد، ولا شريك، ولم كين له كفوا أحد. لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار، ومن قال بالتشبيه في خلقه بأن صور له وجها ويدا وعينا، أو أنه ينزل إلى السماء الدنيا، أو ما شابه ذلك فإنه بمنزلة الكافر به جاهل بحقيقة الخالق المنزه عن النقص، وكذلك يلحق بالكافر من قال إنه يتراءى لخلقه يوم القيامة، وإن نفى عنه التشبيه بالجسم لقلقة في اللسان، فإن أمثال هؤلاء المدعين الجاهلين.

الخاتمة :

تكمن أهمية النقد في وجود علاقة علمية بين النص القرآني والتفسير ، وتكون على أسس وقواعد تضبطه ، فكانت سمة المفسرين لا تكون معتمدة على رأيهم بل كانوا يستندون إلى ضوابط علمية معتمدة يعتمدون عليها في نقدهم ،و كشف البحث أنّ النقد لا يعني دائماً الرفض وأنّما يكون قبولاً وبناءً وترجيحاً للآراء الأخرى بهدف تحسين الفهم والتفسير، فيسلط الضوء على جوانب تحتاج إلى توضيح وتوجيه صحيح بهدف الوصول إلى فهم أعمق وأكثر دقة للنص أو المسألة التي هي قيد التفسير، وعرف النقد التفسيري عند مفسري الإمامية بجملة من السمات كان ترجيحهم بين الآراء يقبل في بعض الأحيان على الرأي المناسب لمفهوم النص القرآني، إلا أنّ أغلب نقدهم كان قائماً على الرفض ولا سيما العلامة محمد حسين الطباطبائي، أنّه يعرض مواطن الضعف ويحللها وينقدها ويناقشها، ونستشف إن موقف مفسري الإمامية من الآيات المحكمة والمتشابه كان موقفاً حاسماً ،إذ التزموا في بيان مفهوم المحكم فخلصوا أنّ الآيات المحكمات هي الأصل والمرجع والمفسر للآيات المتشابه.

الهوامش:

([1]) سورة آل عمران ، 7 .

[2] سورة آل عمران : 7 .

[3] سورة آل عمران:7.

[4] سورة هود:1.

[5] سورة الزمر:23.

[6] مناهل العرفان في علوم القرآن : الزرقاني ، 272/2 .

[7] التبيان في تفسير القرآن،9/1.

[8] الجامع لأحكام القرآن،9/4.

[9] القرآن في الإسلام،34.

[10] الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل،396/2.

[11] سورة الانعام:151.

[12] الميزان في تفسير القرآن، 32/3.

[13] المصدر نفسه ،32/3.

[14] الميزان في تفسير القرآن،33/3.

[15] سورة النساء:151.

[16] سورة البقرة:1-2.

[17] سورة آل عمران:1-2.

[18] الميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي،33/3.

[19] سورة الأعراف:157.

[20] الميزان في تفسير القرآن،33/3.

[21] المصدر نفسه،33/3.

[22] المصدر نفسه،33/3-34.

[23] المصدر نفسه ،34/3.

[24] المصدر نفسه،34/3.

[25] المصدر نفسه،34/3.

[26] المصدر نفسه،34/3-35.

[27] المصدر نفسه ، 35/3.

[28] سورة السجدة:1-4.

[29] سورة النساء:82.

(30) الميزان في تفسير القرآن،35/3.
(31) المصدر نفسه ،35/3.
(32) المصدر نفسه،35/3-36.
(33) المصدر نفسه ، 36/3.
(34) المصدر نفسه،36/3.
(35) المصدر نفسه ، 36/3.
(36) المصدر نفسه،36/3.
(37) المصدر نفسه،36/3.
(38) المصدر نفسه،36/3.
(39) المصدر نفسه،36/3-37.
(40) سورة آل عمران:7.
(41) الميزان في تفسير القرآن، 37/3.
(42) سورة النساء:171.
(43) الميزان في تفسير القرآن،37/3.
(44) المصدر نفسه،37/3-38.
(45) المصدر نفسه ،38/3.
(46) المصدر نفسه ،38/3.
(47) المصدر نفسه ،38/3.
(48) المصدر نفسه،38/3.
(49) سورة النساء:82.
(50) الميزان في تفسير القرآن ،39/3.
(51) سورة الزمر:23.
(52) الميزان في تفسير القرآن،39/3.
(53) المصدر نفسه،39/3.
(54) سورة التوبة:37.
(55) ينظر:الميزان في تفسير القرآن،39/3-40، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني،254/1-255.
(56) المفردات في غريب القرآن،255/1.
(57) الميزان في تفسير القرآن ،40/3-41.
(58) المصدر نفسه ، 129/14.
(59) المصدر نفسه، 129/14.
(60) الميزان في تفسير القرآن ، 129/14.

[61] من وحي القرآن، 92/15-93.
[62] المصدر نفسه ، 95/15.
[63] ينظر: تقريب القرآن إلى الأذهان، 468/16.
[64] ينظر: الجديد في تفسير الكتاب العزيز، 420/4.
[65] ينظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 411/16.
[66] ينظر: تفسير القمي، 59/2.
[67] ينظر: البرهان في تفسير القرآن، 751/3.
[68] ينظر: تفسير الصافي،3 /300.
[69] ينظر: كنز الدقائق وبحر الغرائب، 610/1.
[70] ينظر: التبيان في تفسير القرآن، 159/7-160.
[71] جامع البيان في تأويل آي القرآن، 173/13.
[72] ينظر: محاسن التأويل، القاسمي ، 117/7، والكشاف، الزمخشري ، 530/2،
[73] ينظر: التحرير والتنوير، 176/16.
[74] سورة القيامة ، 22 .
[75] الأمثل في كتاب الله المنزل، 220/19.
[76] المصدر نفسه ، 221/19.
[77] المصدر نفسه، 221/19.
[78] تفسير القمي، 397/2.
[79] ينظر:تفسير الصافي، 349/7.
[80] ينظر: تفسير البرهان، 25.
[81] ينظر: التبيان في تفسير القرآن، 199/10.
[82] ينظر:مجمع البيان في تفسير القرآن، 192/10.
[83] ينظر: القرآن إلى الأذهان، 566/29.
[84] ينظر: الجديد في تفسير الكتاب العزيز، 277/7.
[85] ينظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 784/29.
[86] ينظر: مناهج البيان في تفسير القرآن، 29/ 266-267.
[87] جامع البيان في تأويل آي القرآن، 71/24.
[88] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 288/8، و الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 108/19، والجواهر الحسان، الثعالبي، 523/5، و المحرر والوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 405/5، و مفاتيح الغيب، الرازي، 226/30، و التسهيل لعلوم التنزيل، ابن الجزي، 165/4، و فتح القدير، الشوكاني، 338/5.
[89] ينظر: تفسير المراغي، 267/10.

المصادروالمراجع :

- أولاً : القرآن الكريم .
- ثانياً : الكتب المطبوعة :

1. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، الناشر: مؤسسة البعثة للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،بيروت-لبنان،1413هـ .
2. البرهان في تفسير القرآن ، السيد هاشم الحسيني البحراني (ت:1107ه)، الناشر: مؤسسة البعثة ،(د.ط)، (د.ت).
3. التبيان في تفسير القران، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسن (ت:460ه)،تحقيق:أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: مكتب الاعلام الاسلامي ، مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي ، ط1،قم-إيران،1379هـ .
4. تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر ابن عاشور(ت:1393ه)، الناشر: الدار التونسية للنشر ،(د.ط)، تونس، ١٩٨٤ م .
5. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١ه)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط1، بيروت، ١٤١٦هـ.
6. تفسير الصافي ، بـ" الفيض الكاشاني (ت: 1091 ه)، تحقيق: العلامة الشيخ حسين الأعلمي ، الناشر: منشورات مكتبه الصدر طهران، ط2،قم -ايران ، 1416 .
7. تفسير القرآن العظيم ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤ ه) تحقيق: محمد حسين شمس الدين ،الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
8. تفسير القمي ، أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي ، تحقيق: السيد طيب الجزائري ، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، ط3، قم - إيران ،04140هـ.
9. تفسير المراغي ، أحمد بن مصطفى المراغي (ت ١٣٧١ه) ،الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ط1،مصر ، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .
10. تقريب القرآن إلى الأذهان ، محمد الحسيني الشيرازي، الناشر : دار العلوم للنشر ولتوزيع ، ط1، بيروت –لبنان ، 1424هـ-2003م.
11. جامع البيان في تأويل آي القرآن،أبو جعفر محمد بن جريربن يزيد بن كثير بن غالب الطبري(ت:310ه) ،الناشر:دار الفكر،(د.ط) بيروت-لبنان،1405هـ .
12. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما يتضمنه من السنة وآي الفرقان،أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي(ت:617ه)،تحقيق:د.عبد الله بن عبد المحسن التركي،الناشر:مؤسسة الرسالة،ط1،بيروت-لبنان،1427هـ
13. الجديد في تفسير القرآن المجيد، محمد السبزواري ، الناشر :دار المعارف للمطبوعات ،ط1، 1406هـ-1985م.

14. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الجزائري المغربي المالكي الملقب بالثعالبي(ت:875هـ)، تحقيق: علي معوض - عادل عبد الموجود، الناشر:دار إحياء التراث العربي،ط 1، 1418هـ-1997م.
15. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ) ،الناشر: دار ابن كثير، ط1، دمشق-سوريا ،1414 هـ .
16. كنز الدقائق وبحر الغرائب ، محمد المشهدي القمي، تحقيق: الحاج آقا مجتبى العراقي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين،(د.ط)، قم -إيران، (د.ت).
17. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو الفضل علي الطبرسي(ت:548هـ)، مطبعة دار أحياء التراث العربي، بيروت –لبنان ،1379هـ .
18. محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت، ١٤١٨هـ.
19. مفاتيح الغيب(التفسير الكبير)،أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي(ت:6-6هـ)،الناشر:دار احياء التراث العربي، ط3،بيروت-لبنان،1420هـ.
20. مفردات ألفاظ القرآن،الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني(ت:502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي ،الناشر:دار الطلعية، ط 1427،2هـ .
21. من وحي القرآن، محمد حسين فضل الله (ت:2010م)، الناشر :دار الملاك للطباعة والنشر ، ط2، 1419-1998م.
22. مناهج التفسير واتجاهاته- دراسة مقارنة في مناهج تفسير القرآن الكريم، محمد علي رضائي، تعريب: قاسم البيضائي، الناشر: مكتبة مؤمن قريش، ط1، بيروت- لبنان، 2008م.
23. مناهل العرفان في علوم القرآن ،محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق:مكتبة البحوث والدراسات، مطبعة دار الفكر ،ط2،دمشق-سوريا،1996م.
24. الميزان في تفسير القرآن،محمد حسين الطباطبائي(ت:1402هـ)منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية(د.ط)قم-إيران،(د.ت).
25.الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : علي محمد علي الدخيل ، الدار المعارف للمطبوعات، ط2، بيروت - لبنان ،1422هـ.

المصادر العربية باللغة الانكليزية

• First: The Holy Quran.
• Second: Printed Books :

1 . Al-Amthal fi Tafsir Kitab Allah al-Munzal (The Ideal Interpretation of the Revealed Book of God), by Nasir Makarim Shirazi, published by Al-Ba'tha Foundation for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, Beirut, Lebanon, 1413 AH.

2. Al-Burhan fi Tafsir al-Qur'an (The Proof in the Interpretation of the Qur'an), by Sayyid Hashim al-Husayni al-Bahrani (d. 1107 AH), published by Al-Ba'tha Foundation, (n.d.) .

3. Al-Tibyan fi Tafsir al-Qur'an, by Abu Ja'far Muhammad ibn Ali ibn al-Hasan (d. 460 AH), edited by Ahmad Habib Qasir al-Amili, published by the Islamic Media Office, Islamic Media Office Press, 1st edition, Qom, Iran, 1379 AH.

4. Tahrir al-Ma'na al-Sadid wa Tanwir al-'Aql al-Jadid min Tafsir al-Kitab al-Majid, by Muhammad al-Tahir ibn Ashur (d. 1393 AH), published by the Tunisian Publishing House, (n.d.), Tunis, 1984 CE.

5.Al-Tashil li-'Ulum al-Tanzil (Facilitation of the Sciences of Revelation), by Abu al-Qasim, Muhammad ibn Ahmad ibn Muhammad ibn 'Abd Allah, Ibn Juzayy al-Kalbi al-Gharnati (d. 741 AH), edited by Dr. 'Abd Allah al-Khalidi, published by Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam Company, 1st edition, Beirut, 1416 AH.

6. Tafsir al-Safi (The Pure Commentary), by al-Fayd al-Kashani (d. 1091 AH), edited by the scholar Shaykh Husayn al-A'lami, published by Maktabat al-Sadr Publications, Tehran, 2nd edition, Qom, Iran, 1416 AH.

7.Tafsir al-Qur'an al-'Azim (The Great Commentary on the Qur'an), by 'Imad al-Din Abu al-Fida' Isma'il ibn 'Umar ibn Kathir al-Dimashqi (d. 774 AH), edited by Muhammad Husayn Shams al-Din, published by Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1st edition, Beirut, Lebanon, 1419 AH - 1998 C

8. Tafsir al-Qummi (The Commentary of al-Qummi), by Abu al-Hasan 'Ali ibn Ibrahim al-Qummi, edited by al-Sayyid Tayyib al-Jaza'iri, published by Mu'assasat Dar al-Kitab li-l-Tiba'a wal-Nashr, 3rd edition, Qom, Iran, 1400 AH.

9. Tafsir al-Maraghi, by Ahmad ibn Mustafa al-Maraghi (d. 1371 AH), published by Mustafa al-Babi al-Halabi & Sons Library and Printing Company, 1st edition, Egypt, 1365 AH - 1946 CE.

10. Taqrib al-Qur'an ila al-Adhhan, by Muhammad al-Husayni al-Shirazi, published by Dar al-'Ulum for Publishing and Distribution, 1st edition, Beirut, Lebanon, 1424 AH - 2003 CE.

11.Jami' al-Bayan fi Ta'wil Ayi al-Qur'an, by Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir ibn Yazid ibn Kathir ibn Ghalib al-Tabari (d. 310 AH), published by Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon, 1405 AH.

12. Al-Jami' li-Ahkam al-Qur'an wa al-Mubayyin lima Tadamanahu min al-Sunnah wa Ayat al-Furqan, by Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Bakr al-Qurtubi (d. 617 AH), edited by Dr. Abdullah ibn Abdul-Muhsin al-Turki, published by Mu'assasat al-Risalah, 1st edition, Beirut, Lebanon, 1427 AH.

13. Al-Jadeed fi Tafsir al-Qur'an al-Majid (The New Interpretation of the Glorious Qur'an), by Muhammad al-Sabzawari, published by Dar al-Ma'arif for Publications, 1st edition, 1406 AH/1985 CE.

14. Al-Jawahir al-Hassan fi Tafsir al-Qur'an (The Beautiful Jewels in the Interpretation of the Qur'an), by Abu Zayd Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Makhluf al-Jaza'iri al-Maghribi al-Maliki, known as al-Tha'alibi (d. 875 AH), edited by Ali Mu'awwad and Adil Abd al-Mawjud, published by Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, 1st edition, 1418 AH/1997 CE.
15. Fath al-Qadir al-Jami' bayna Fannay al-Riwayah wa al-Dirayah min 'Ilm al-Tafsir (The Opening of the All-Powerful, Combining the Arts of Narration and Understanding in the Science of Exegesis), by Muhammad ibn Ali ibn Muhammad ibn Abdullah al-Shawkani al-Yamani (d. 1250 AH), published by Dar Ibn Kathir, 1st edition, Damascus, Syria, 1414 AH.
16. Kanz al-Daqa'iq wa Bahr al-Ghara'ib (The Treasure of Subtleties and the Sea of Rarities), by Muhammad al-Mashhadi al-Qummi, edited by Hajj Agha Mujtaba al-'Iraqi, published by the Islamic Publishing Foundation affiliated with the Society of Teachers, (n.d.), Qom, Iran, (n.d.).
17. Majma' al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an, by Abu al-Fadl Ali al-Tabarsi (d. 548 AH), Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi Press, Beirut, Lebanon, 1379 AH.
18. Mahasin al-Ta'wil, by Muhammad Jamal al-Din ibn Muhammad Sa'id ibn Qasim al-Hallaq al-Qasimi (d. 1332 AH), edited by Muhammad Basil 'Uyun al-Sud, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1st edition, Beirut, 1418 AH.
19. Keys to the Unseen (The Great Commentary), by Abu Abdullah Muhammad ibn Umar ibn al-Hasan al-Taymi al-Razi (d. 66 AH), published by Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 3rd edition, Beirut, Lebanon, 1420 AH.
20. Vocabulary of Qur'anic Terms, by al-Husayn ibn Muhammad al-Raghib al-Isfahani (d. 502 AH), edited by Safwan Adnan Dawoodi, published by Dar al-Tala'iyya, 2nd edition, 1427 AH.
. 21. Inspired by the Qur'an, Muhammad Hussein Fadlallah (d. 2010), published by Dar al-Malak for Printing and Publishing, 2nd edition, 1419 AH/1998 CE.
22. Methods and Trends of Interpretation: A Comparative Study of Methods of Qur'anic Exegesis, Muhammad Ali Reza'i, translated by Qasim al-Bayda'i, published by Mu'min Quraish Library, 1st edition, Beirut, Lebanon, 2008 CE.
23. Manahil al-Irfan fi Ulum al-Qur'an (Sources of Knowledge in Qur'anic Sciences), by Muhammad Abd al-Azim al-Zarqani, edited by the Research and Studies Library, Dar al-Fikr Press, 2nd edition, Damascus, Syria, 1996. 24. Al-Mizan fi Tafsir al-Qur'an (The Balance in Qur'anic Exegesis), by Muhammad Husayn al-Tabataba'i (d. 1402 AH), published by the Teachers' Association of the Hawza al-Ilmiyya (n.d.), Qom, Iran (n.d.).
25. The Concise Interpretation of the Noble Book: Ali Muhammad Ali Al-Dakhil, Dar Al-Maaref for Publications, 2nd Edition, Beirut - Lebanon, 1422 AH.

Interpretive Critique of Qur'anic Sciences among Contemporary Imami Commentators - The Clear and Ambiguous Verses by Choice

Assist Lect. Ola Salem Jabbar

College of Education -University of Kufa

olas.aljubouri@uokufa.edu.iq

Keywords: The definitive, the ambiguous, the interpretive criticism

Summary:

The interpretive criticism of the clear and ambiguous verses among contemporary interpreters is considered one of the important topics in modern Qur'anic studies, as it reflects the development of interpretive thought and the expansion of analytical tools among scholars in the modern era, Contemporary commentators have focused on re-examining the concept of clear and ambiguous verses in light of the development of scientific research methodologies, the multiplicity of intellectual trends, and the interpretive challenges facing the Qur'anic text in contemporary reality. These commentators believe that the distinction between clear and ambiguous verses is not merely a linguistic or rhetorical classification, but rather a key to understanding the Qur'anic methodology in expression and legislation, as it represents The definitive text is the foundation upon which doctrinal and moral understanding is built, while the ambiguous text is a field for the independent reasoning of minds within the limits of the text and context. This critique in the modern era aims to establish a middle path that combines submission to the text and disciplined independent reasoning in understanding, Addressing inherited interpretations that have been influenced by doctrinal disputes,

and employing modern approaches in linguistic and intentional analysis to understand the Holy Qur'an.

Sunni and Shiite interpreters agree on dividing the Qur'an into clear and ambiguous verses, but they differ in their opinions on applying the details of this principle. They believe that the clear verses are the unambiguous texts that do not need interpretation, and the ambiguous texts are those that can have more than one meaning. However, they differ with Sunni interpreters in determining which texts fall under each classification, Imami commentators believe that referring to the Prophetic Sunnah transmitted from the Prophet (peace and blessings be upon him) and the Ahl al-Bayt (peace be upon them) is essential for understanding the ambiguous verses, as well as the clear ones. Imami commentators emphasize the importance of the clear verses, but they believe that understanding them is not limited to referring to the clear verses alone, as Sunni commentators have done, but rather requires referring to the noble Sunnah The infallible ones (peace be upon them) understand the intended meaning from God Almighty, and they see the reliable interpretation as that which is consistent with the valuable and reliable narrations.